

تحولات العمل والمواطنة الديمقراطية

أ. منوبي غباش

جامعة تونس

مضى العمل كممارسة إنسانية متميزة موضوعاً لتصويرين مختلفين وربما متناقضين. الأول نجد أصوله عند هيجل وماركس الشاب ومعناه أن العمل لا ينفصل عن الإنسان باعتباره خاصيته النوعية وعنوان إنسانيته. وأما الثاني فإنه يعرف العمل كنشاط اقتصادي صرف تحكمه مقتضيات النجاعة وتحده القيم الاقتصادية. قد تحيل فكرة إنسانية العمل إلى نزعة إنسانية ذات طابع نقدي من حيث أنها تتعارض مع واقع العمل في إطار الرأسمالية العالمية أو العولمة الرأسمالية. هل بالإمكان فهم ظاهرة العمل حسب مقتضيات العقلنة الاقتصادية أم لأن العمل كنشاط نوعي لا يفهم إلا حسب منطق أخلاقي؟ إذا اعتبرنا أن الممارسة الإنسانية مهما كان مجالها لا تنفك عن القيم فقد يصح القول أن ثمة صنفان من القيم يحددان العمل: قيم اقتصادية وقيم أخلاقية وسياسية. يمكننا أن نطرح السؤال التالي: إلى أي حد يمكن التآليف بين القيمة الاقتصادية والقيمة الأخلاقية في مستوى العمل الاجتماعي؟ نستطيع منذ البداية أن نميز بين مقابرتين متعارضتين: الأولى يمثلها ويدافع عنها الليبراليون، وهي تندرج ضمن أفق الفكر الوضعي الذي يستبعد من منطلق الموضوعية كل إحالة إلى القيم ذات الطابع الذاتي والنفسي. الثانية تعتبر العمل ممارسة منتجة للقيم وفي نفس الوقت محددة بقيم كما أنها ترفض كل محاولة اختزالية من شأنها أن تفصل العمل عن القيم الأخلاقية الكونية.

هدفنا في هذا المقال هو أن نبين أن تحولات العمل في العصر الإمبريالي من شأنها أن تدفع إلى التفكير وإلى تكريس معنى جديد للمواطنة يقوم على التآليف بين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية حسب نمط جديد للوجود البشري يقطع مع الرأسمالية.

1- العمل ومقتضيات العقلنة الإقتصادية

يبين أندري غورز André Gorz أن العمل هو ابتكار للحداثة. فحتى القرن الثامن عشر الميلادي كان العمل يدل على تعب الأقدان وشقاء العمال اليوميين. ومن المعروف أن احتقار العمل باعتباره مشقة وتعب كان موقفا سائدا لدى اليونان والرومان. استمر هذا الإحتقار مع الديانة المسيحية التي جعلت شقاء العمل عقوبة إلهية مستحقة وكفارة ضرورية عن الذنب الأبدي. لم تظهر فكرة العمل إلا مع الرأسمالية الصناعية حيث انتقل العمل من المجال الشخصي والعائلي الى المجال العمومي¹. ليس العمل لدى الإغريق مجالا للحرية فالحرية توجد فقط في المجال السياسي ومعنى ذلك أن العمل لا ينتهي إلى الفضاء العام ولا ينتهي إلى السياسة. إنه ينتهي من حيث هو إكراه وإرغام إلى المجال الخاص وإلى العائلة. «إن الفكرة المعاصرة للعمل لن تظهر بالفعل إلا مع الرأسمالية المانيفاكنتورية، فحق القرن الثامن عشر كانت عبارة "العمل" (labour, arbeit, lavoro, travail) تعني شقاء الأقدان والعمال اليوميين الذين ينتجون خيرات للإستهلاك أو خدمات ضرورية للحياة يتوجب تجديدها يوما بعد يوم. ولما الحرفيون، في المقابل، الذين يصنعون اشياء تدوم وقابلة للمراكمة يمكن مالمكها أن يتركوها خلفهم فإنهم لا يعملون بل يصنعون ويستعملون في صنعهم عمل أناس أشقياء يدعون إلى القيام بمهمات شاقة»². بين ماكس فيبر أن صعود الرأسمالية افترن بظهور الإصلاح الديني البروتستانتي وبمنظومة الأخلاق الجديدة التي قطعت مع النظرة الدينية التقليدية المحتقرة للعمل والتي تحدده كعقاب رباني³. لقد ارتبط العمل بالمعنى الحقيقي للكلمة بعقلنة أساليب وأنماط الإنتاج بغاية الربح ومراكمة الأموال. طهر العمل إذن كعقلنة اقتصادية مع بداية تشكى الرأسمالية في أوروبا القرن الثامن عشر.

¹ André Gorz, *Métamorphoses du travail, Quête du sen, Paris, Galilée, 1991, p.28*

² *Ibid.*, p.29

³ Max Weber, *L'éthique protestante et l'esprit du capitalisme, Paris, Plon /agora, 1985.*

يمكننا أن نعرف العمل بأنه مجموعة الأنشطة المنظمة عقلا وهدافا إلى إشباع الحاجات وتلبية الرغبات المختلفة، طبيعية كانت أو غير طبيعية، وبالتالي إلى جعل الحياة أفضل. ولعله انطلاقا من هذه الخاصية احتل العمل مكانة محورية في المجتمعات المختلفة ومن نافل القول أن العمل اليوم يندرج ضمن نسق اقتصادي يتحدد في هـ باعتباره نشاطا مثمنا ومأجورا. يمكن تعريف العمل بطريقتين تحيل كل منهما إلى تصور معين. وفي الحقيقة فإننا نجد هذين التعريفين لدى ماركس. ففي مخطوطات 1844 عرف ماركس العمل من منظور إنساني، فهو الفعل المنظم والمنتج الذي يمكن الإنسان من إعادة إنتاج ذاته ومن إعادة إنتاج الطبيعة في نفس الوقت. وهو النشاط الذي سبب تطور الوعي البشري من الوعي الحسي والوعي القطيعي إلى الوعي المجرد: «إن الإنسان يشرع على وجه الدقة في تأكيد ذاته بصفته كائنا نوعيا عندما يبدأ في تشكيل عالم الأشياء. إن ذلك الإنتاج هو حياته النوعية الخالقة. وبفضل ذلك الإنتاج تظهر الطبيعة وكأنها صنعه وواقعه. إن موضوع العمل هو إذن تحقيق حياة الإنسان النوعية، فالإنسان لا يتأمل ذاته ذهنيا فحسب كما هو الشأن داخل الوعي بل كذلك عمليا في الواقع ويتأمل ذاته في عالم هو من إنشائه»¹. في كتاب رأس المال تغير تصور ماركس للعمل فتناوله من جهة علاقته بالملكية الخاصة ومن بالأجرة. حسب هكذا تصور لا يأخذ العمل دلالاته الحقيقية إلا في إطار اقتصاد تبادلي حيث تلعب النقود دورا أساسيا في تقييم العمل. في إطار الإقتصاد الرأسمالي تكتسب مفاهيم كمية العمل وقوة العمل وإنتاجية العمل دلالاتها. ننتقل مع ماركس من العمل كتحقيق للذات إلى العمل المغترب الذي يعد مجالا لفقدان الإنسان لخصائصه النوعية المميزة مثل التقرير الذاتي وحرية الوعي والإرادة والإستقلالية. لقد حل العمل المغترب أو المجرد في النظام الرأسمالي محل العمل العيني الذي يمثل عنصرا أساسيا في أنتروبولوجيا كتابات ماركس

¹ Marx, *Manuscrits de 1844, collection de la pléiade, tome 2, p.64*

الأولى.»¹ بين تحليل ماركس أن الإرجاع الدائم للعمل العيني إلى عمل مجرد هو الأساس الذي يبنى عليه الإقتصاد الرأسمالي وهو الذي يعمل على حفظ هذا الإقتصاد. ذلك أن الإقتصاد الرأسمالي يبتعد خطوة فخطوة عن المجال العيني للنشاط الإنساني والحاجات البشرية ولا يحقق التكامل بين أوجه النشاط والحاجات الفردية إلا عن طريق مجموعة معقدة من العلاقات المجردة التي لا يكون للعمل الفردي فيها من قيمة إلا بقدر ما يمكّن وقت عمل ضروريا من الوجهة الإجتماعية، والتي تظهر فيها العلاقات بين الناس على صورة علاقات بين أشياء (سلع). فعالم السلع عالم "مزيف" و"غامض" و"مسحور" ولا بد لكل تحليل نقدي له أن يتابع أولا التجريدات التي تؤلف هذا العالم ثم يتخذ في هذه العلاقات المجردة نقطة بداية له لكي يصل إلى مضمونها الحقيقي»¹.

اقتضت العقلانية الإقتصادية للعمل تقسيم العمل. وهذا الأسلوب يهدف بالأساس إلى الزيادة في الإنتاجية التي تقتضي التحكم في العمال ومراقبتهم كي يقوموا بمهامهم كما لو كانوا آلات بل باعتبارهم آلات. فالعمل يتحدد ككمية ويقاس بالزمن. لقد مكّن النظام التيلوري² النموذج الرئيسي لعقلنة العمل، كنشاط اجتماعي. كان المصنع الذي يتم فيه العمل حسب نظام التيلورة يمكّن النموذج لأرباب العمل، أصحاب المانيفاكتورات في القرن الثامن عشر، فحسب هؤلاء العمال نصف الحمقى هم اليد العاملة الأفضل التي يمكن تخيلها. ولقد كتب أدام فرغسون Adam Ferguson في كتابه "تاريخ المجتمع المدني": «يتمكّن الكمال في القدرة على التخطف من الذكاء بحيث يمكن أن تعتبر الورشة بمثابة آلة قطعها هي الناس»³. إن تقسيم الإنتاج إلى مجموعة من المهام المحددة يمكّن من التحكم بالعملية الإنتاجية ككي وذلك بمراقبة العمال والتحكم فيهم بما يضمن تحسين الإنتاجية باستمرار وتحقيق مزيدا من الربح. لقد تم الانتقال من العامل

¹ هيرت ماركوز، العقل والثورة، ترجمة فؤاد زكريا، الهيئة العامة للتأليف والنشر، القاهرة، 1970، ص. 303.

² النظام التيلوري نسبة إلى المهندس الأمريكي فريدريك ونسلو تايلور (1856_1915) الذي ابتكر أسلوب تقسيم العمل في المصانع.

³ André Gorz, *Métamorphoses du travail, quête du sens*, p.79.

الفرد إلى "العامل الجماعي المنتج" أي مجموعة الأفراد العاملين في قطاع انتاجي معين في إطار ما سمي بإطبيقا العمل. حسب إيطيقا العمل «ينبغي أن يصبح العمل مربحا ومستقلا أكثر بفضل إعادة تنظيم معينة للمهام. فالمهام المعقدة نسبيا ينبغي أن تتحملها فرق شبه مستقلة تكون قادرة على تقاسم العمل كما ترتئي وعلى تغيير منوال التنفيذ خلال اليوم وعلى التحكم في النتيجة. هذا التنظيم بقدر ما يزيد من أهمية عمل، يعاش من جديد كمنشأ وكتعاون ينبغي أن يسمح بالزيادة في المردود وبالتقليل من الغياب ويجعل الإضرابات المعطلة التي يتمكن بواسطتها عشرات من العمال من شل مصانع كبرى»¹. إن ما يسميه أندري غورز بالعامل الجماعي الذي يمثي محور العملية الإنتاجية عوض العامل الفرد يعتبر أحد أهم التحولات الجوهرية الممزة للعمل الإجماعي المعاصر. لقد أدى التطور التقني والآلية المفرطة في العمل إلى تدهور الطبقة العاملة وتفككها. فقد ظهرت في كل القطاعات الإنتاجية نخبة من العمال المدربين والمؤهلين تأهيلا جيدا وقادرة باستمرار على تغيير خطط الإنتاج وكل هذه الخصائص والإمميزات جعلتها بمثابة النواة القلرة للشركة. هذه النخبة «تتعاون مع رأس المال باسم الإيطيقا الجديدة للعمل»². لقد أدى هذا الوضع الجديد للعمل إلى توري مكانة الطبقة العاملة في مجتمع السوق المعمم. أعداد كبيرة من العمال لم يستفيدوا إطلاقا من التطور الصناعي والتقني على مستوى التحرر والتمكن من التقرير الذاتي بل اكتفوا بممارسة مهن وضيعة بأجور زهيدة. إن النزعة التقنية متعددة الإختصاصات **polytechnisme** لم تكن الطبقة العاملة من الإستقلالية والتقرير الذاتي بل «مكت فقط نواة صغيرة من العمال المحظوظين، وهي مندمجة في الشركات من النمط الجديد وذلك على حساب تهميش وتفجير عدد كبير من

¹ André Gorz, *Métamorphoses du travail, quête du sens*, p.81-82

² *Ibid*, p.91

حسب إيطيقا العمل يعتبر العمل واجبا والزاما اجتماعيا وطريقا نحو النجاح الشخصي تبني إيدولوجيا العمل على فكرة أنه بقدر ما يعمل المرء أكثر بقدر ملجأ الجميع عملا وأن الذين يعملون قليلا أو لا يعملون يلحقون ضررا بالمجموعة ولا يستحقون أن يكونوا أعضاء فيه. وفق إيطيقا العمل من يعمل جيّدا ينجح على الصعيد الإجماعي ومن لا ينجح يتحمل هو نفسه مسؤولية ذلك.

البشر الذين يتنقلون من عمل تافه أو ظرفي غلى آخر بلا أهمية وقد يتصارعون على حظوة بيع خدمات شخصية(بمن فيهم ماسحو الأحذية والرجال والنساء الذين يعملون كخدم في المنازل) لأولئك الذين يتمتعون بدخل ثابت¹. كيف يمكننا والحال هذه أن نتحدث عن صراع طبقي؟ فنخبة العمال المؤهلة تحصل على أجور مرتفعة وامتيازات ومنح، بل إن الرأسماليين يعتبرونها شريكة في الإنتاج وفي الثروة وبالتالي فإن هذا الصنف من العاملين لا يتحمس كثيرا للنضال النقابي ولا يرى ضرورة في المطالبة بتقليل ساعات العمل لأنه لا مبرر لذلك كما لا مبرر للمطالبة بتحسين الأجور ووضعيات العمل. نحن إزاء تحول خطير في العلاقة بين العمل ورأس المال. ليس بين الطرفين تناقضا، فالمصلحة بين العمال وأرباب العمل مشتركة وازدهار الشركة ونموها مفيد للطرفين. لقد أصبح مألوا أن نجد عمال النخبة في موقع القرار والإدارة والتخطيط وكيف لا يكون لهم ذلك وهم المالكون لرأس المال الرمزي اللاهائي الذي لا يقل أهمية عن رأس المال العيني.

2- من العمل المادي إلى العمل اللاهائي

إضافة إلى التمييز المعروف بين العمل اليدوي والعمل الذهني، وهو تقسيم يعود إلى تكون التشكيلات الإجتماعية الأولى حيث تكفل أفراد بالقيام بالعمل اليدوي لإشباع حاجات المجموعة واختص آخرون بعمل ذهني كالسحر أو عبادة الآلهة أو التملأ. وقد يكون هذا التقسيم هو سبب ظهور الطبقة لاحقا، ثم تقسيم من نوع آخر ناتج عن الثورة الصناعية والتكنولوجية في ميدان الإتصال والمعرفة. يتعلق الأمر بالتمييز بين العمل المادي والعمل اللاهائي. العمل المادي هو النشاط المنتج لسلع مادية ذات قيمة تبادلية تحددها قوانين السوق. إن ثمرة هذا الصنف من العمل تتمثل في منتجات مادية وكمية كما أن هذا العمل بدوره يكون قابلا للتكميم(كمية العمل، زمن العمل، الأجر). و لما العمل اللاهائي فهو يتحدد

¹ André Gorz, *Métamorphoses du travail ,quête du sens*, p.94

كممارسة فكرية ونظرية وذهنية نتاجها إبداعات وابتكارات رمزية. يتجلى العمل اللاهادي في أنماط مختلفة من الأفعال الإبداعية مثل النشاط الأدبي والفكري والتعليم والأعمال الفنية ومهن الإعلامية والإبداع المسرحي والسينمائي...إلخ. يتعلق الأمر بأنشطة تعتمد على التفكير والتأمل والتخلي والإحساس والذوق والحدس والذاكرة ولا تنتج آثارا مادية بل تنتج آثارا رمزية ونوعية. ينتمي هذا الصنف من العمل إلى قطاع اقتصادي غير تقليدي وهو ما يسمى بقطاع الخدمات إن الخيرات المـحصلة بواسطة العمل الإجتماعي لا تختزل في الأشياء والسلع والقنيات، وذلك لأن ثمة خيارات لامادية أخرى هي كل الخدمات والآثار النوعية كالمعلومات والأفكار والقيم والتسلية والهوايات.

إن العمل اللاهادي هو رأسمال رمزي وشخصي وهو يتمك في كل المهارات والقدرات والمعارف والأنشطة التي بها ينتج الشخص ذاته في إطار ثقافي معين. ورأس المال هذا لا يتحدد بإنتفاج مادي مباشر ولكنه يتحدد بالعلاقات الإجتماعية والروابط العاطفية والإنفعالية والتواصلية التي تتمز بها حياة الفرد. إن العمل اللاهادي هو إذن إنتاج للنات وهو من هذه الناحية يستعمل ويوظف من قبل العمل المادي. فرأس المال يستخدم قوة العامل ومهاراته المختلفة المادية والذهنية. إن منطق السوق يفرض على العامل إعادة إنتاج ذاته باستمرار بمعنى رعاية صحته وتعهده قدراته وصقل مهاراته. إن عليه ببساطة صيانة وتنمية رأسماله الرمزي والشخصي إذا أراد أن يحافظ على عمله الذي يمكنه من إشباع حاجاته الطبيعية والحصول على الحقوق. يعتبر العمل اللاهادي، من منظور إيديولوجيا العمل الليبرالية، سلعة، فهو يفصل تماما عن الذات ولا يمنع طابعه اللاهادي والرمزي من اعتباره رأس مال مجرد. يذهب أنصار الليبرالية المتطرفة ultralibéralisme إلى أن «الخاصية الأساسية للعالم المعاصر هي أن الجميع يتاجرون أي يبيعون ويشترون، فكل واحد يريد أن يبيع بسعر أعلى من السعر الذي اشترى به. سيكون الجميع مشغولون بالأعمال في كل المجالات:

الحياة الجنسية، الزواج، الإنجاب، الصحة، الجمال، الهوية، المعارف، العلاقات، الأفكار...) لن يكون بمقدورنا أن نعرف متى نكون بصدد العمل ومتى لا نعمل. سنكون مشغولين بالقيام بكل أنواع الأعمال business وحق المأجورون سيصبحون مقاولون فرديون، يديرون مهنهم كما تدار شركة صغيرة. لقد أصبح الشخص شركة (...) لا وجود مطلقا للعائلة أو الأمة¹. لقد ارتبطت إيديولوجيا العمل بثقافة استهلاكية جعلت المال غاية في حد ذاته وليس فقط مجرد وسيلة للحصول على الخيرات المادية وغير المادية. صار التمول رهان كل نشاط وأفق كل علاقة اجتماعية. لقد تسيئت كل جوانب الوجود الإنساني و«هيمنت الشركة الخاصة على الفضاء العمومي وعلى الخيرات الجماعية، وهي تبغ أوقات الفراغ والثقافة باعتبارها سلعا كما تحول المعارف ووسائل الحصول على العلوم والإعلام إلى ملكية خاصة، فقد تبحت مجموعة صغيرة من الممولين عن احتكار موجات الراديو وتصنير وبيع الدروس الجامعية. لقد أصبح نجاح الرأسمالية كليا»².

بين أندري غورز André Gorz في كتابه "تحولات العمل" أن "إيديولوجيا العمل" الرأسمالية التي ترى أن «العمل هو كل شيء» قد انتهت. إن تعريف العمل بأنه نشاط عقلائي منتج ومغترب من جهة علاقته برأس المال قد لا يكفي وذلك بالنظر إلى الواقع الراهن حيث «لا يوجد عمل للجميع». لقد أصبحت المجتمعات الراهنة، بما في ذلك الصناعية منها، "مجتمعات عمل بلا عمال" حسب عبارة هنا أرندت. إذا كان العمل يعتبر حقا فذلك لا يعني أنه مضمون ومتاح للجميع، فقد استبدلت اليد العاملة المؤهلة وغير المؤهلة بتكنولوجيا النجاعة الإقتصادية وترك العمال أماكنهم في المصانع للآلات المتطورة ذات الإنتاجية العالية والتي يديرها ويتحكم فيها موظفون تقنيون مدربون تدريباً جيداً. نحن إذن أمام وضع جديد:

¹ André Gorz, «Note sur le travail de production de soi» <http://multitudes.samizdat.net>

² Ibid.

بورجوازية ليست بحاجة إلى بروليتاريا وبالتالي نحن إزاء علاقة علاقة جديدة بين العمل ورأس المال تظهر مفاعيلها في مستوى العلاقات الإجتماعية والتنظيم السياسي للمجتمع.

3- العمل والحق في الحقوق:

أى التطور الصناعي التقني المتواصل إلى تعميم نظام الإنتاج الآلي وإلى إحلال الآلة محل العامل التقليدي. وشيئا فشيئا تقطعت الطبقة العاملة حتى أن المصانع الكبرى التي كان العمال فيها يعملون بالآلاف صارت تكتفي ببضع عشرات من العمال المدربين والذين يتقاضون أجورا مرتفعة. وهكذا بقدر ما تزداد كميات البضائع بقدر مع يتناقص عدد العاملين ويرتفع عدد العاطلين. لم يعد المجتمع الصناعي إذن مجتمعا للعمل ولكنه صار مجتمعا للإستهلاك. ولكن كيف يتمكن الذين لا عمل لهم ولا مورد من الإستهلاك بل من الحصول على حاجاتهم الضرورية؟ منذ بدايات الفكر الحديث، وخاصة مع تبلور الإقتصاد السياسي ترسخت فكرة أن العمل هو الوسيلة الأساسية لاكتساب الحقوق الفردية وهو ما يضمن الكرامة الشخصية. لا يمكن العمل المأجور فقط من الحصول على الخيرات الضرورية للبقاء ولكنه يملك وسيلة للإثراء ولضمان العيش الرغيد. لا شك أن هذا المنطق الإقتصادي يفرضي حتما إلى حرمان العدد الأكبر من الناس من الحقوق الأساسية. هل من المشروع ربط الحقوق الإنسانية والكرامة الشخصية بالعمل المأجور؟ أو بصيغة أخرى: هل من المشروع اعتبار العمل المأجور شرطا للكرامة والحقوق؟ لا شك أن التمسك بإيديولوجيا العمل يعني في نهاية الأمر حرمان الأغلبية في المجتمع الواحد، أي من بلا عمل وبلا مورد، من الحصول على الوسائل والخيرات الضرورية لعيش لائق. ما دام المجتمع الرأسمالي لا يمكنه أن يوفر العمل للجميع، فإنه تبعاً لذلك لا يمكنه أن يضمن الحقوق الإجتماعية والإقتصادية للجميع.

لا يخفي أنصار الليبرالية هذا ولكنهم في الوقت الذي يقرظون فيه المنافسة ويؤكدون على التبادلية المطلقة يرفضون مقولة الصراع

الطبقي. إن دفاعهم المستميت عن الحرية الفردية يقابله إنكارهم للعدالة الاجتماعية. لا يرفض الليبرالي أن يتحول المجتمع إلى سوق والعمل إلى نشاط بلا معنى والحياة إلى سلعة. إن طلب المنفعة والمصلحة الخاصة هو ناموس طبيعة الإنسان الأساسي، والسوق هو المجال الذي تتجلى فيه ملامح تلك الطبيعة. ليس غريبا إذن أن يركز الليبراليون على الحقوق- الحريات ويتجاهلوا الحقوق- القدرات أي الحقوق التي تتطلب وسائل. في إطار إيطيقا العمل تفرز القيم وتتقى القيم الإقتصادية لتبرير المنافسة اللاهحدودة ومراكمة الثروة بين أيدي القلة. حسب إيطيقا العمل الرأسمالية، يحمل المقصيون من المنافسة والمحرومون من الحقوق مسؤولية وضعيتهم. «أصبحت إيطيقا العمل بلا قيمة، فليس صحيحا أنه كي نتج أكثر يجب أن نعمل أكثر وليس صحيحا أن الإنتاج الوفير يقود إلى عيش أفضل... وليس صحيحا أيضا أنه بقدر ما يعمل كل واحد أكثر بقدر ما يجد كل الناس عملا¹. أمت الثورة التقنية والإلكترونية إلى تحولات سريعة وعميقة في مجالات الصناعة والإدارة والخدمات ولكن تلك التحولات لم تفرز إمكانيات لامحدودة للعمل.

قدم كثير من الباحثين والإقتصاديين مقترحات وحلولا لأزمة مجتمع العمل مثل التقليل من زمن العمل وتخفيض سن التقاعد إضافة إلى تنمية القطاعات الإقتصادية التي من شأنها أن توفر العمل لطالبيه. في هذا السياق يقترح غورز Gorz تطبيق مبدأ: "العمل أقل كي يحصل الجميع على عمل". وقد رأى غورز ضرورة اعتماد قاعدة "الدخل الأدنى المضمون": يتوجب على الدولة أن تعمل على ردم الهوة بين من يحصلون على دخل جيد ومن لا مورد لهم وذلك من خلال منح دخل أدنى مضمون يتم تمويله عن طريق الإقتطاعات الضريبية من المداخيل المباشرة. إن الدولة هنا تحل محل المجتمع². كان تدخّل الدولة موضوع تشكيك ورفض بحجة أن الدولة بهذه الطريقة لا تعمل إلا على تشجيع الكسالى والطفيليين. ولكن هذه

¹ André Gorz, «Note sur le travail de production de soi».

² André Gorz, Métamorphoses du travail, p.258

الحجة قد لا تصمد إذا أخذنا في الإعتبار أن الدخل الأدنى المضمون يندرج ضمن سياسة الرعاية الإجتماعية التي تراهن على حماية الأفراد وضمان كرامتهم الشخصية بتوفير شروطها المادية وذلك في ظل تفكك المجتمع القائم على العمل المأجور.

إن مثل هذه الحلول المقترحة قد لا تمكن من تجاوز الأزمة وذلك لأن العمل ليس إلا بعدا أو مظهرا من مظاهرها. إنها أزمة تتعلق بشكل الوجود الإنساني وبالتنظيم الإجتماعي والإقتصادي المرتبط به. إن التفكير في فك الإرتباط بين العمل المأجور والحق في الحقوق يقتضي بالضرورة التفكير في إمكانيات أخرى للوجود الإنساني لا تجعل التملك محدا أساسيا للوجود كما لا يكون فيها العمل هو الشكل الوحيد للإندماج الإجتماعي.

أدت الثورة التقنية والإلكترونية إلى اتساع مجال العمل اللاهادي مقارنة بالعمل المادي. فالإنتاجات الرمزية اللاهادية تتميز بقابليتها للإنتشار والإستعمال على نطاق عالٍ. إذا كانت الملكية الخاصة هي شرط ونتيجة العمل المادي فإن العمل اللاهادي يحيل إلى الملكية المشتركة وربما أوحى بشيوعية أصلية. إن الشبكات الافتراضية العالمية التي تضع المعارف والمهارات والقدرات والتصورات والأفكار في متناول الجميع تمثي هذا الصنف من الإقتصاد اللاهادي الذي يقطع مع المبادئ الأساسية لمرأسمالية أي الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج والمال كقيمة أساسية انطلقا منها يثمن كل شيء. يقول غورز في هذا: «عندما تصبح المعرفة هي قوة الإنتاج الأساسية وإنتاج الذات هو شرط تطبيقها فإن كل ما يرتبط بالإنتاج وبالتوجه وبتقييم المعرفة يصبح رهانا للسلطة. فمسألة الملكية الخاصة أو العلة والإستعمال المجاني أو بمقابل لوسائل الحصول على العلم يصبح رهانا لصراع مركزي. وهذا الصراع الذي يتعالى على الحدود الطبقيّة القديمة، يحدد أشكالاً جديدة وفاعليين جددا وميادين جديدة

للصراعات الإجتماعية¹. إن الحصول على المعارف وتداول الأفكار والنظريات واستخدام البرمجيات عبر شبكة المعلومات الدولية مجانا هو دليل على إمكانية إلغاء سلطة المال والتحرر من نظام السوق وهو يدل كذلك على أن الرأسمالية ليست هي النمط الوحيد الملائم لتنظيم الوجود البشري.

4- المواطنة في أفق المجتمع الإشتراكي: تفرض علينا الرأسمالية المعاملة اليوم ضرورة إعادة النظر في مكانة العمل وعلاقته بالحقوق، لاسيما وأنه ليس مصدرا للإندماج الإجتماعي بل هو مصدر للإندماج الوظيفي²، وهذا يعني التفكير في إمكانيات وجود جديدة بالتخلي عن مقولات الليبرالية. إن انتشار نمط العمل اللاهني بطاقته الخلافة يحيل إلى نوع من الشيوعية الكامنة والأساسية³. ففي تصور نيغري Negri لا تتولد الشيوعية عن الصراع الطبقي أو عن الرفض الجماعي لنمط الإنتاج الرأسمالي بل، على العكس من ذلك، تتولد عن توسع الإنتاج الرأسمالي بواسطة العلم والتقنية. في هذا السياق أيضا يدعو ميكل هاردت إلى اختبار إمكانية أخرى للوجود، يسميها "المشترك في الشيوعية"⁴ وهذا المشترك، الذي هو حصيلة العمل والإنتاج اللاهني، لا يتحدد بمقولات الملكية الخاصة أو العلة. يطلق هاردت ونيغري على المشترك تسمية "السياسة الحيوية" biopolitique.

إن الأزمات الحادة والمشكلات الإجتماعية والسياسية والإقتصادية التي تواجهها المجتمعات الرأسمالية باستمرار تبين أن الحلول العاجلة والإصلاحات الهادفة إلى استيعاب نتائج الأزمات لا تكفي. إذ يبدو أن لا حل إلا خارج أفق الرأسمالية لا كنظام إنتاج وتبادل فقط، بل أيضا كنمط

¹ André Gorz, «Note sur le travail de production de soi», www.multitudes.samisdaz.net

² André Gorz, Métamorphoses du travail, p.49

³ Toni Negri et Michael Hardt, L'empire, tra. fr., p.359

⁴ «We need to look, however, outside this alternative. Too often it appears as though our only choices are capitalism or socialism, the rule of private property or that of public property, such the only cure for the ills of state control is to privatize and for the ills of capital to publicize, that is, exert state regulation. We need to explore another possibility: Neither the private property of capitalism nor the public property of socialism but the common in communism.» texte publié sur internet sous le titre: «The common in communism»

وجود. لمواجهة المفاعيل السلبية لانفصال العمل عن رأس المال وأهمها نقص العمل المتاح وتزايد أعداد العاطلين والمهمشين والمحرومين من الخيرات والخدمات الإجتماعية يبدو أن الحل الأساسي هو فك الإرتباط بين العمل المأجور والحق في الحقوق. يتوجب علينا أن نعيد النظر في مفهوم المواطنة وفي طبيعة الحقوق المرتبطة بها. لقد تم في إطار الفكر الليبرالي تكريس الفصل بين الحقوق المدنية والسياسية من جهة والحقوق الإقتصادية والإجتماعية من جهة ثانية. ولقد عرف المواطن في الفكر السياسي الحديث بأنه عضو في المجتمع السياسي أو المدني ولا يمكن أن يكون فرد ما عضوا في هكذا مجتمع إلا توفر فيه الشرط الأساسي وهو أن يكون مالكا(مالكا لوسائل الإنتاج أو لمجرد قوة عمله). لقد اعتبرت الحريات السياسية حقوقا أساسية حق أن كل انتهاك لها يفقد السلطة السياسية القائمة مشروعيتها. ولما الحقوق الأخرى أو مايسمى بالحقوق-القدرات، أقصد الحقوق الإجتماعية مثل حق العيش اللائق وحق السكن والتعليم والرعاية الصحية والعمل والحصول على المعرفة والثقافة...إلخ، فقد استبعدت من مجال المواطنة. إن مجال تلك الحقوق هو السوق المعممة حيث يمكن الحصول على كل شيء من خلال الإلتزام بقواعد المنافسة والتبادل السلعي.

إن المواطنة في الديمقراطية الليبرالية هي مجموعة الحقوق والحريات السياسية لا غير. ومن البديهي أن تلك الحقوق صورية بمعنى أنه لا قيمة لها في حد ذاتها، فتكريسها الفعلي يتطلب وسائل مادية وقدرات وخيرات. ماذا يعني حق الإقتراع، مثلا، للجاهل أو لمن لم يحصل على تعليم جيد، يتيح له وعيا سياسيا متنورا؟ وما قيمة الحق في التعبير لمن لا يحصل على رعاية صحية جيدة؟ إن المواطنة الحقيقية تقتضي عدم الفصل بين صنفى الحقوق. ويكفي أن نعود إلى المعنى الحقيقي للسياسة باعتبارها فن إدارة الشأن العام ورعاية المصلحة العامة، حق نقتنع بأن بالتلازم بين الحقوق السياسية والحقوق لإجتماعية. إن المواطنة الديمقراطية لا يمكن

أن تتحقق في مجتمع تحكمه عقلانية اقتصادية حسابية أي في مجتمع رأسمالي يكون فيه المال شرطا وحيدا للحصول على الحقوق الأساسية بما في ذلك حق البقاء. علينا أن نخرج من إطار نموذج المجتمع الليبرالي وأن نحاول تجريب نموذج المجتمع الاشتراكي. لا بد أن نشير هنا إلى أن الأمر يتعلق بنموذج نظري بعد التجربة السياسية الاشتراكية التي تحققت في التاريخ المعاصر ليس لها من الاشتراكية الحقيقية إلا الاسم. إن البديل الممكن للمجتمع الرأسمالي هو الاشتراكية لا بالمعنى الماركسي¹ بل بمعنى الإجتماع المدني الديمقراطي المبني على الحرية والمساواة، على المواطنة والعدالة الإجتماعية. في المجتمع الاشتراكي لا تكون الحقوق مشروطة بالملكية ولا يكون العمل هو النشاط الوحيد المسموح للقيمة. في هذا المجتمع يعترف لكل فرد بكرامته وحقوقه الأساسية باعتباره إنسانا وباعتباره مواطنا.

إن الاشتراكية المسموعة ليست اشتراكية الدولة أو الحزب أو الطبقة كما عرفت قبل تفكك الاتحاد السوفيتي². إنها شكل للإجتماع المدني الديمقراطي ونمط وجود متكامل فيه حريات الأفراد مع المساواة في المستوى القانوني وفي مستوى الخيرات المادية وتكامل فيه الحقوق السياسية مع الحقوق الإجتماعية. إن المجتمع الاشتراكي هو مجتمع المواطنة الديمقراطية، وهي لا تتأسس على الملكية الخاصة ولا تتحدد بالحقوق والحريات السياسية فقط بل تشمل الحقوق الاقتصادية والإجتماعية.

¹Nasser Etemadi, *Concept de société civile et idée du socialisme*, L'harmattan, paris, 2002, p. 254

²إن الماركسية تجعل تحقق الاشتراكية رهين الفعل التاريخي لأنات متعالية على التاريخ هي الطبقة العاملة. ولكن هل توجد بروليتاريا بالفعل؟ قد يصح القول إذ لا توجد طبقة عاملة بل توجد طبقات وشرائح عالية قد لا تكون مصالحتها متطابقة وقد لا تتناقض مع مصالح رأس المال. لقد ظهرت فئات جديدة من العمال لا يعانون من الحرمان والإغتراب بل يحصلون على مداخيل مرتفعة ويشاركون في إدارة الشركات. إن مقولات العمل المغترب والصراع الطبقي ودكتاتورية البروليتاريا لا يمكن أن تُفهد في تفسير ووصف الرأسمالية اليوم وخاصة مسائل تحولات العمل (العمل اللامادي) وتناقص الطلب على اليد العاملة بسبب الإستعمال المضطرد للتقنية.